

الخلاصة

تواجه معظم الهيئات المحلية الرئيسية في الأردن (البلديات) مشاكل مالية بسبب نقص كمية التمويل أساساً، وتتفاقم المشكلة مع قلة الخبرات الفنية المتوفرة لدى الأجهزة البلدية لإدارة ما يتوفر لها من أموال وتوجيهها لتحقيق أهدافها المؤسسية، ينتج عن ذلك نقص وقلة الخدمات والمشاريع التي يكون المواطن في أمس الحاجة إليها.

إن الخطط والموازنات هي من العناصر الأساسية والأدوات المهمة للإدارة وفي توجيه المؤسسات العامة ومنها الهيئات المحلية للعمل ضمن رؤية واضحة، لذا فقد اتجه هذا البحث لوضع حل لما تعاني منه البلديات من خلال رسم أسلوب وخطة عمل منهجية لإعداد خطط مرحلية متوازنة لبرمجة المشاريع البلدية، وبذلك تحقق أكبر ما يمكن من أهداف المؤسسة البلدية ضمن ما يتوفر لها من أموال.

تم من خلال الدراسة النظرية والميدانية لواقع البلديات الأردنية وضع برنامج عملي (نظام) لوضع الموازنات الرأسمالية القصيرة ومتوسطة الأجل، لتنفيذ المشاريع البلدية، مع آلية لأسلوب تطبيقه من خلال الأجهزة العاملة في القطاع البلدي الأردني، وتم التوصل من خلال استطلاع ميداني، إلى أن النظام المقترح يتوقع له العمل بكفاءة إذا تم تدريب الأجهزة الفنية في المؤسسات البلدية على استخدامه

كما تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بأهم المشاكل التي يعاني منها القطاع البلدي في الأردن عموماً، وما هو ذو علاقة بإدارة تمويل مشاريع البلديات مدار البحث على وجه الخصوص، ووضع عدد من التوصيات العامة والخاصة لمجمل مشاكل هذا القطاع، التي من شأنها أن تزيل العقبات التي تواجه البلديات في تمويل مشاريعها.